

Distr.: General
20 October 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

اللجنة الثالثة

البند ٦٤ (ج) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان

والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لميانمار لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه مذكرة بشأن حالة حقوق الإنسان في اتحاد ميانمار

(انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة، في إطار

البند ٦٤ (ج) من جدول الأعمال.

(توقيع) كياو تنت سوي

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ الموجهة إلى الأمين
العام من الممثل الدائم لميانمار لدى الأمم المتحدة
مذكرة بشأن حالة حقوق الإنسان في اتحاد ميانمار

المحتويات

الصفحة

٣	أولا - مقدمة
٣	ثانيا - معلومات أساسية سياسية موجزة عن ميانمار
٤	ثالثا - التطورات الأخيرة في ميانمار
٩	رابعا - التعاون مع الأمم المتحدة
١٠	خامسا - مكافحة المخدرات غير المشروعة
١١	سادسا - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
١٢	سابعا - النزاع المتعلقة بالأشخاص المشردين داخليا
١٢	ثامنا - الأطفال الجنود
١٥	تاسعا - الاتجار بالبشر
١٦	عاشرا - العنف ضد المرأة
١٧	حادي عشر - ادعاءات السخرة
١٨	ثاني عشر - التسامح الديني
١٨	ثالث عشر - التنمية الاقتصادية والاجتماعية
١٩	رابع عشر - الخلاصة

أولاً - مقدمة

١ - اتخذت الجمعية العامة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ القرار ٢٢٢/٦٢ المعنون "حالة حقوق الإنسان في ميانمار". وقُدِّم هذا القرار الخاص بميانمار بناء على مبادرة من الاتحاد الأوروبي الذي درج على مر السنين على تقديم قرارات مماثلة بشأن ميانمار. ويتمثل القصد الواضح الذي يتوخاه مقدمو القرار في التدخل في العملية السياسية الداخلية في ميانمار تحت ذريعة حقوق الإنسان.

٢ - إن سياسة ميانمار الخارجية تقوم على المبادئ الخمسة للتعيش السلمي. وترتبط ميانمار علاقات وثيقة وودية بجميع جيرانها المباشرين وبلدان أخرى فيما وراء حدودها. وعلاوة على ذلك، فإنها قد قطعت أشواطاً كبيرة في مساعي المصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية. وهي لا تشكّل تهديداً للسلم والأمن، لا على الصعيد الإقليمي أو الصعيد الدولي. ويشهد على ذلك جميع جيرانها المباشرين وكذلك جميع البلدان في المنطقة. وترى أيضاً حركة عدم الانحياز، التي تشكّل بلدانها أغلبية واضحة من أعضاء الأمم المتحدة، أن ميانمار لا تشكّل تهديداً للسلم والأمن الإقليميين. وعلى الرغم من ذلك، قدمت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مشروع قرار في مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ زعماً في إطاره أن الوضع في ميانمار يشكل تهديداً محتملاً للسلام والأمن الدوليين. وطعن بهذا الرأي عدد كبير من أعضاء مجلس الأمن، من بينهم عضوان دائمان. وبناء عليه، أخفق مشروع القرار.

٣ - وتبيّن هذه المحاولات بوضوح أساليب الضغط السياسي التي تستخدمها مجموعة من البلدان الغربية بنية توجيه العملية السياسية في ميانمار في الاتجاه الذي ترضاه هذه الدول.

٤ - لقد أنشئ مجلس حقوق الإنسان من أجل القضاء على ازدواجية المعايير وعلى تسييس قضايا حقوق الإنسان. ووُضعت في هذا الصدد أيضاً عملية للاستعراض الدوري الشامل. ومع إنشاء مجلس حقوق الإنسان، أصبح هذا المجلس المحفل الأكثر ملاءمة للنظر في قضايا حقوق الإنسان.

٥ - ولعل أفضل سبيل لتعزيز حقوق الإنسان في بلد ما هو من خلال التفاهم والتعاون وليس من خلال إصدار قرارات خاصة ببلدان بعينها وقائمة على المواجهة وفرض الرأي.

ثانياً - معلومات أساسية سياسية موجزة عن ميانمار

٦ - تشكّل ميانمار مجتمعاً متعدد الأعراق والأديان. وهي الوطن الذي يعيش فيه ٨ مجموعات عرقية رئيسية تضم أكثر من ١٠٠ قومية عرقية. وقد عاشت تلك المجموعات

في وئام عبر العصور. واستمر الوضع على حاله حتى أتى المستعمر واتبع سياسة "فرّق تسد" مما غرس بذور الفرقة بين أفراد المجتمع، مما أدى ذلك إلى بروز حركات تمرد ألحقت خسائر فادحة بالبلد. وتتسم التحديات التي تواجه ميانمار بالحساسية والتعقيد، ويخطئ خطأً جسيماً من يعتقد بأن بالإمكان التغلب عليها بين ليلة وضحاها.

٧ - وفي عام ١٩٨٨، استعاضت الحكومة عن النظام الاشتراكي والاقتصاد المخطط مركزياً بنظام متعدد الأحزاب وموجّه نحو السوق. وشرعت في تطبيق إصلاحات، ومنذ ذلك الحين وهي تبذل جهوداً دؤوبة لحفظ السلام والاستقرار وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٨ - وتُعَدُّ الوحدة الوطنية ذات أهمية حيوية لإحراز تقدم على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي في ميانمار. ولذا، فإن الحكومة تعمل على تعزيزها. وقد أدت عروض السلام التي قدمتها الحكومة إلى الجماعات المسلحة إلى عودة ١٧ جماعة من أصل ١٨ من جماعات المتمردين المسلحة إلى حظيرة الشرعية. وأصبحت تلك الجماعات اليوم تتعاون مع الحكومة في تنفيذ برامج التنمية الإقليمية. ولم توصد الحكومة باب محادثات السلام أمام الجماعة المسلحة المتبقية وهي اتحاد كارين الوطني.

٩ - ومع عودة السلام والاستقرار إلى البلد، باتت الحكومة تركز اليوم على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وخصوصاً في المناطق الحدودية النائية التي تأخرت التنمية فيها مقارنة بمناطق الوسط. والأهم من ذلك أن الحكومة تحرز تقدماً في مجال خارطة الطريق المؤلفة من سبع خطوات التي وضعتها للانتقال إلى الديمقراطية. وتجري الاستعدادات بصورة جيدة للانتقال إلى الخطوة الخامسة، ألا وهي إجراء الانتخابات العامة في عام ٢٠١٠.

ثالثاً - التطورات الأخيرة في ميانمار

ألف - الإغاثة والإنعاش في أعقاب إعصار نرجس

١٠ - في ٢ و ٣ أيار/مايو ٢٠٠٨، أي قبل أسبوع من الموعد المقرر لكي يدلي شعب ميانمار بأصواته في الاستفتاء الوطني بشأن دستور جديد للدولة، ضرب إعصار نرجس المدمر دلتا أيباروادي. وكان أسوأ كارثة طبيعية في التاريخ المسجل لميانمار، وخلف وراءه موتاً ودماراً غير مسبوقين.

١١ - واستجابت ميانمار حكومة وشعباً بسرعة لحالة الطوارئ هذه. وقامت لجنة المراقبة الوطنية للتأهب للكوارث، التي أنشئت في عام ٢٠٠٤ بعد أن ضربت أمواج التسونامي المنطقة، والتي يرأسها رئيس الوزراء، قامت باتخاذ إجراءات فورية. وعقدت اللجنة اجتماعاً

في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٨ وأُفرجت عن ٥٠ بليون كيات للإغاثة في حالات الطوارئ وأنشطة الإنعاش. وفي غضون أيام، كان قد أُقيم ٤١٩ مخيماً للإغاثة، وتم توفير المأوى لما يبلغ عددهم ٥٩٢ ٣٨٠ من الضحايا. وبحلول منتصف تموز/يوليه، كانت الحكومة قد أنفقت أكثر من ٨٧ بليون كيات في إطار أنشطة الإغاثة والإنعاش من آثار الإعصار. وكان هناك فيض غامر من المواساة والاستجابة من جانب أمة ميانمار وحكومتها وقواتها المسلحة ومجتمعها المدني ومؤسساتها الخاصة وأفرادها. وقامت الحكومة، مباشرة بعد هبوب الإعصار، بتعبئة جميع الموارد الموجودة تحت تصرفها.

١٢ - وأُرسل إلى المناطق المتضررة أكثر من ٢ ٠٠٠ من الأطباء والممرضين. وأوفدت أيضاً أربعة سفن استشفائية إلى منطقة الدلتا. واستكملت هذه الجهود الوطنية بجهود فرق طبية مدنية من دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا وبلجيكا وبنغلاديش وجمهورية كوريا وسري لانكا والصين وفرنسا والهند وهنغاريا واليابان.

١٣ - ومنذ البداية، أدركت ميانمار حجم التحدي الذي تواجهه. فدعت الأمم المتحدة، منذ ٥ أيار/مايو، إلى تقديم مساعدة طارئة من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. وفي ٩ أيار/مايو ٢٠٠٨، وجهت الأمم المتحدة نداءً عاجلاً إلى المجتمع الدولي. وحتى قبل هذا التاريخ، فتحت ميانمار أبوابها لتلقي المساعدات والمعونات الدولية الواردة براً وجواً وبحراً.

١٤ - وعُقد مؤتمر دولي لإعلان التبرعات في يانغون اشتركت في تنظيمه حكومة ميانمار ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة في ٢٥ أيار/مايو. وقام الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون نفسه بزيارة ميانمار يومي ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو. وفي ٢٢ أيار/مايو، قام بجولة في المناطق التي ضربها الإعصار واطّلع مباشرة على أنشطة الإغاثة والإنعاش. ومن الجدير بالذكر أنه، في الخطاب الذي ألقاه في مؤتمر إعلان التبرعات في ٢٥ أيار/مايو، قال: "لقد أبدى أبناء البلد شجاعة ومرونة خارقتين في محاولتهم إنقاذ إخوانهم في الإنسانية وإعادة إحياء جذوة الأمل التي عصفت بها هذه الضربة القاسية. ومن كل ما لا حظت من شواهد، فإن الحكومة وضعت، بمساعدة المجتمع الدولي، برنامج إغاثة يؤدي الغرض المرجو منه". وفي بيان أدلى به رئيس الوزراء الجنرال ثين سين، شدد على أن ميانمار مستعدة للترحيب بالمساعدة الواردة من أي جهة شرط أن تقدّم بحسن نية وبدون قيود.

١٥ - وفي أعقاب المؤتمر، أنشئ، في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨، فريق أساسي ثلاثي يضم ممثلين رفيعي المستوى عن حكومة ميانمار ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة، لتنسيق جهود الإغاثة وإجراء تقييم مشترك للحالة في ما بعد الإعصار. ووضع الفريق الأساسي الثلاثي تقريراً يصف بإسهاب مدى الدمار الذي خلفه الإعصار، وأثره على المناطق

- المتضررة، ونطاق وحجم المساعدة الإنسانية التي ستدعو الحاجة إليها في الأجلين المتوسط والطويل.
- ١٦ - وسلّم تقرير التقييم المشترك بأن استجابة حكومة ميانمار وشعبها للكارثة كانت سريعة ومنهجية. وفيما يلي بعض الإحصاءات البارزة التي وردت في التقرير:
- قُتل ٥٣٧ ٨٤ شخصا، وجرح ٣٥٩ ١٩ شخصا، واعتُبر ٨٣٦ ٥٣ شخصا في عداد المفقودين؛
 - تسبب الإعصار وما نتج عنه من مدّ عصيفي في تدمير ٤٥٠ ٠٠٠ منزلا تدميرا كاملا، وإلحاق أضرار بما عدده ٣٥٠ ٠٠٠ منزلا؛
 - تماثل الأضرار والتكاليف المتكبّدة، من حيث نطاقها، ما تكبدته إندونيسيا بسبب أمواج التسونامي في عام ٢٠٠٤، ولا سيما على مستوى الأسر المعيشية والمجتمع المحلي؛
 - دمّرت نسبة ٧٥ في المائة من المرافق الصحية في المناطق المتضررة أو أصيبت بأضرار بالغة؛
 - دمّر نحو ٤ ٠٠٠ مدرسة؛
 - قضى الإعصار والمد العاصفي على موارد رزق الأسر بين ليلة وضحاها؛ وغمرت المياه ٦٠٠ ٠٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية؛ ووصلت نسبة حيوانات الجرّ التي نفّقت إلى ٥٠ في المائة؛ ودمّرت قوارب الصيد؛ وجُرفت المخزونات الغذائية والمعدات الزراعية؛
 - تُقدّر احتياجات الإنعاش للسنوات الثلاث المقبلة بأكثر من بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتتمثل الحاجة الأكثر إلحاحا في توفير الأغذية والزراعة والإسكان والخدمات الأساسية والدعم للمجتمعات المحلية لاستعادة سبل معيشتها وإعادة بناء الأصول.
- ١٧ - وتبرز النشرة الصحفية الصادرة عن الفريق الأساسي الثلاثي في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ جملة أمور، منها ما يلي:
- بعد مرور حوالي خمسة أشهر على الاستجابة للكارثة في ميانمار، وصل أكثر من ٣٣ ٠٠٠ طن متري من الأغذية إلى ما يزيد عن ٧٣٣ ٠٠٠ نسمة من السكان المتأثرين بالإعصار؛

- أمكن بنجاح منع انتشار الأمراض المنقولة بالمياه وحمى الضنك التيفية، وكذلك الأمراض الأخرى التي تحملها النواقل في المناطق المنكوبة بالإعصار؛
- ما برحت احتياجات ضحايا إعصار نرجس كبيرة. فزيادة الدعم المالي والالتزام به ضروريان للاستمرار في تقديم المساعدة للناجين من الإعصار؛
- لا يزال قرابة ٥٠ في المائة من الاحتياجات الواردة في نداء الأمم المتحدة العاجل المنقح بدون تمويل. واستنادا إلى دائرة التتبع المالي التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يبلغ مجموع المساهمات الموجودة الآن ٢٤٠ مليون دولار وذلك من أصل المطلوب وهو ٤٨٢ مليون دولار. ولا يزال الإنعاش المبكر والزراعة أقل القطاعات تمويلا؛
- يواصل الفريق الأساسي الثلاثي تعزيز التعاون والعمل كآلية لحل المسائل المتعلقة بالإمداد بالمعونات بكفاءة إيصال المعونات. وتم حاليا إصدار ٦٧٦ ١ تأشيرة سفر و ٢٠٣٦ إذن سفر لمجموعات من المسافرين؛
- تعرب حكومة ميانمار عن تقديرها للدعم المقدم من المجتمع الدولي وترحب باستمرار العمليات؛
- سيقوم الفريق الأساسي الثلاثي بعمليات استعراض دورية لغرض إجراء تقييم على أساس منتظم للتقدم المحرز في الجهود الإنسانية. ومن المقرر إجراء الاستعراض الأول في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، مع عرض النتيجة في منتصف كانون الأول/ديسمبر. وهناك شراكة فريدة من نوعها لا تزال قائمة بين حكومة ميانمار، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والأمم المتحدة، في جميع هذه الجهود.
- ١٨ - وفي أعقاب العاصفة مباشرة، نصبت مخيمات الإغاثة في مقاطعتي يانجون وأيياروا دي. وقدمت المساعدة الطارئة، بما فيها الأغذية والمأوى والأدوية للضحايا. وبمجرد تحسن الموقف، أُنخذت الترتيبات من أجل الذين يرغبون في العودة إلى قراهم أو إلى مستوطناتهم الجديدة. ولضمان أن تتم هذه العملية بشكل طوعي، وضعت الحكومة المعايير التالية:
- يجب أن تكون عودتهم إلى مكانهم الأصلي أو إلى مستوطنة جديدة بمحض رغبتهم؛
- توافر السكن الكافي؛
- يجب أن يكون أفراد الأسرة العائدون في صحة جيدة.

وقد طبقت هذه المعايير بكل إخلاص.

١٩ - وما برحت الآلام والأحزان التي حلت بالناجين من الإعصار المدمر قائمة حتى الآن. بيد أن هناك بصيصاً من الأمل. فقد وقفت أمة ميانمار صفاً واحداً في التصدي لحالة الطوارئ. وكان هناك فيض غامر من السخاء. وقدم الناس على اختلاف فئاتهم الاجتماعية تبرعات نقدية وعينية للضحايا. تجاوب بسخاء الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والأمم المتحدة، والبلدان المانحة، والمنظمات غير الحكومية، والأفراد من جميع أنحاء العالم. وقد تمكّننا من أن نبرهن على استعدادنا وقدرتنا على العمل بالتنسيق مع المجتمع الدولي. كما تمكّننا من إعادة بناء بيوت ومدارس وأديرة بشكل أفضل وأقوى. أما حقول الأرز التي دمرها الإعصار فقد أعيدت زراعتها بالكامل.

باء - إقرار دستور الدولة الجديد

٢٠ - حتى مع التصدي للتحدي الذي شكله إعصار نرجس، لم تنكص الحكومة عن وعدها بإجراء استفتاء وطني بشأن مشروع دستور الدولة الجديد في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٨، وذلك لضمان التقدم الأكيد في خارطة الطريق السياسية ذات الخطوات السبع. وقد تم إنجاز ذلك دون التأثير على الإمداد الفوري بالمساعدات الإنسانية لضحايا إعصار نرجس. وتشهد على قيام الحكومة بتوفير المساعدة الفورية والفعالة تقارير وكالات الأمم المتحدة، والفريق الأساسي الثلاثي (الحكومة والأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا) والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في ميانمار. وباستثناء ٧ بلديات في مقاطعة يانغون و ٤٠ بلدية في مقاطعة أيارواي المتأثرتين بالإعصار، فقد تم إجراء استفتاء على نطاق البلد في ٢٧٨ بلدية في ١٠ أيار/مايو. وأجري الاستفتاء في البلديات الـ ٤٧ المتبقية في ٢٤ أيار/مايو. واتسم الاستفتاء بالحرية وال نزاهة. وقد قام أعضاء السلك الدبلوماسي والملحقين العسكريين في ميانمار بمراقبة الاستفتاء مباشرة في مراكز التصويت في مختلف أنحاء البلد.

٢١ - وأعلنت لجنة إجراء الاستفتاء الوطني نتائج التصويت في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٨ وكانت على النحو التالي:

- مجموع سكان ميانمار ٣٦٨ ٥٠٤ ٥٧ نسمة؛
- عدد الناجين المؤهلين ٨٢٧ ٢٨٨ ٢٧ نسمة؛
- عدد الأصوات المقترعة ٦٧٥ ٧٧٦ ٢٦ نسمة؛
- إقبال الناجين على التصويت بوجه عام: ٩٨,١٢ في المائة؛

- الأصوات المؤيدة: ١٢٤ ٧٦٤ ٢٤ صوتاً.

وصوتت نسبة ٩٢,٤٨ في المائة من مجموع الناخبين المؤهلين لصالح مشروع الدستور.

٢٢ - وبالموافقة على دستور الدولة الجديد من خلال الاستفتاء على نطاق البلد، يكون شعب ميانمار قد أعرب عن إرادته بأغلبية ساحقة.

رابعاً - التعاون مع الأمم المتحدة

٢٣ - التعاون مع الأمم المتحدة هو حجر الزاوية في سياسة ميانمار الخارجية. وبهذه الروح، تعاونت ميانمار على الدوام مع الأمم المتحدة في مختلف المجالات، بما فيها في مجال حقوق الإنسان. فميانمار تقدم المعلومات الضرورية وتستجيب للرسائل المرسلة من هيئات الأمم المتحدة. كما تقدم التقارير إلى هيئات الأمم المتحدة المعنية المنشأة بمعاهدات.

٢٤ - ويبرهن بشكل أكبر على رغبة ميانمار في التعاون مع الأمم المتحدة الزيارات التي يقوم بها كبار موظفي الأمم المتحدة إلى ميانمار. فقد قام المبعوث الخاص للأمين العام آنثذ، السيد رزالي إسماعيل، بزيارة ميانمار في ١٤ مناسبة، كما زارها المقرر الخاص السابق، البروفسور بوللو سرجيو بينهيرو في ٧ مناسبات خلال فترة عمله.

٢٥ - وتشمل الزيارات التي قام بها كبار المسؤولين بالأمم المتحدة إلى ميانمار تلك التي قام بها السيد كول ك. غوتام، نائب المدير التنفيذي لليونيسيف، في آب/أغسطس ٢٠٠٦؛ والسيدة مارغريتا فالشتروم، مساعدة الأمين العام لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ونائبة المنسق للشؤون الإنسانية، في نيسان/أبريل ٢٠٠٧؛ والسيدة رادريكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام لشؤون الأطفال والتراع المسلح، في حزيران/يونيه ٢٠٠٧؛ والسيد جون هولمز وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، في أيار/مايو ٢٠٠٨؛ والأمين العام بان - كي مون، في أيار/مايو ٢٠٠٨؛ والسيد توماس أوجيا كوينتانا، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، في آب/أغسطس ٢٠٠٨.

٢٦ - وقد قام وكيل الأمين العام إبراهيم غمباري بزيارة ميانمار ست مرات. وخلال زيارته للبلد في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر حتى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ زار رئيس مجلس الدولة للسلام والتنمية، الجنرال الأقدم تان شوي. كما أتيحت له الفرصة للاجتماع بالسكرتير الأول لمجلس الدولة للسلام والتنمية، الذي كان في ذلك الوقت أيضاً رئيس الوزراء بالوكالة. كما التقى خلال الزيارة مرتين مع السيدة داو أونغ سان سو كي.

٢٧ - وفي الآونة الأخيرة، كان وكيل الأمين العام غمباري في ميانمار في الفترة من ١٨ إلى ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٨، في سادس زيارة له إلى ميانمار. وقد أبدت الحكومة كل تعاون مع السيد غمباري. وفضلا عن الاجتماعات التي عقدها مع كبار المسؤولين الحكوميين، التقى أيضا بالمسؤولين في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. كما اطلع مباشرة على أنشطة الإنعاش المضطلع بها في كونغيانكون، في دلتا أياروادي، التي كانت من المناطق التي أصابها الإعصار بشدة.

٢٨ - كما اجتمع وكيل الأمين العام غمباري مع رئيس الوزراء، الجنرال ثيان ساين. وجرى النظر بصورة إيجابية في المسائل التي أثارها مع سلطات ميانمار. واستجابة لطلبه الإفراج عن سجناء لأسباب إنسانية، منح ٩ ٠٠٢ من السجناء عفوًا عامًا في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

٢٩ - ورغم الجهود التي بذلتها سلطات ميانمار لترتيب اجتماع بين السيد غمباري والسيدة داو أونغ سان سو كي، لم يعقد ذلك الاجتماع لأنها رفضت الالتقاء به. وحدث مؤخرًا أن تقدمت السلطات عن طريق محاميها باقتراح من أجل عقد اجتماع بين وزير العلاقات يو أونغ كي والسيدة داو أونغ سان سو كي. ولا تزال الحكومة، جريًا على سياستها المتمثلة في المصالحة الوطنية، تترك الباب مفتوحًا أمام الحوار معها.

خامسا - مكافحة المخدرات غير المشروعة

٣٠ - تشن ميانمار حربًا على المخدرات غير المشروعة منذ عشرات السنين. وكانت قد وضعت خطة وطنية شاملة لمدة ١٥ سنة في عام ١٩٩٩. وتقوم الجهود الوطنية لمكافحة المخدرات غير المشروعة على استراتيجيتين؛ الأولى، هي السعي للقضاء على المخدرات باعتبار ذلك واجبًا وطنيًا، والثانية، هي السعي للقضاء التام على زراعة الخشخاش من خلال تحسين مستويات المعيشة لجميع الأعراق الوطنية المقيمة في المناطق الحدودية. وتدعم هاتان الاستراتيجيتان التشريعات القوية مقرونة بتدابير إنفاذ فعالة.

٣١ - وقد نُفذ العديد من المشاريع الإنمائية منذ عام ١٩٩٢ لتحسين مستويات المعيشة للأعراق الوطنية المقيمة على المناطق الحدودية. وتم توفير سبل بديلة لكسب العيش للمزارعين لتشجيعهم على إنهاء اعتمادهم على زراعة الخشخاش. وكان "مشروع المصير الجديد" الذي بدأ في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ يهدف إلى تعزيز هذه الأنشطة وإلى توفير الدعم لمزارعي الخشخاش عندما يتحولون إلى زراعة محاصيل نقدية بديلة.

٣٢ - ونتيجة لما بذلته ميانمار من جهود لمكافحة المخدرات، انخفضت زراعة الخشخاش بنسبة ٨٢,٥ في المائة بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٧. فضلا عن ذلك، فقد تمكنا من إعلان مناطق خالية من المخدرات في مناطق مونغلا وكوكانغ ووا.

٣٣ - وعلى الصعيد الإقليمي، تعمل ميانمار جنبا إلى جنب مع الأعضاء الآخرين في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتصل إلى هدفها المشترك المتمثل في جعل المنطقة خالية من المخدرات بحلول عام ٢٠١٥. وقد وقعت ميانمار مذكرة تفاهم مع ستة بلدان لإنشاء منطقة ميكونغ دون الإقليمية الكبرى خالية من المخدرات. وتهدف ميانمار إلى تخليص البلد من المخدرات بحلول عام ٢٠١٤، قبل سنة من الموعد الذي حددته الرابطة.

٣٤ - وقد بذلت ميانمار جهودا وطنية لمكافحة مشكلة المخدرات بمساعدة خارجية قليلة أو بدون أي مساعدة. ولم تلق هذه الجهود المخلصة ما تستحقه من الدعم والاعتراف الكاملين.

سادسا - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

٣٥ - ترى ميانمار أنه ينبغي تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بما يتفق ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ويجب أن تعالج مسائل حقوق الإنسان بموضوعية، مع احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وينبغي ألا تكون هناك معايير مزدوجة أو تسييس لمسائل حقوق الإنسان.

٣٦ - ويجب أن تعالج مسألة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سياق عالمي، من خلال نهج بناء قائم على الحوار وعدم المواجهة. ومن خلال التعاون فقط، لا من خلال تسييس حقوق الإنسان، يمكن تحقيق تحسّن في حالات حقوق الإنسان في العالم.

٣٧ - وعلى غرار ما يحدث في بلدان نامية أخرى، تعطي ميانمار الأولوية للحق في التنمية. وهي تسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة في البلد، وتولي اهتمامها لسد الفجوة بين المراكز الحضرية والمناطق الريفية، بما في ذلك المناطق الحدودية، حيث تقيم معظم القوميات الإثنية في بلدنا.

٣٨ - وتؤيد ميانمار بقوة موقف حركة عدم الانحياز المتمثل في معارضة وإدانة الانتقائية وازدواجية المعايير في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ومعارضة وإدانة اتخاذ حقوق الإنسان ذريعة لتحقيق مآرب سياسية.

٣٩ - ولقد ظلت ميانمار لفترة طويلة ضحية حملة تضليل منظمة تشنها عناصر مناهضة للحكومة، بتمويل سخي من جهات داعمة أجنبية. ووجدت الادعاءات الشنيعة، التي تصدر

دائماً عن العناصر المناهضة للحكومة، فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، طريقها إلى تقارير الأمم المتحدة. ومن هنا تأتي ضرورة التحقق من جميع المعلومات قبل الحكم على صلاحية إدراجها في التقارير الرسمية.

سابعاً - المزاем المتعلقة بالأشخاص المشردين داخليا

٤٠ - تنتمي الغالبية العظمى من اللاجئين المزعومين على الحدود بين ميانمار وتايلند، إلى فئة المهاجرين غير الشرعيين لأسباب اقتصادية - وفقاً للرأي السائد لدى كل من ميانمار وجارتها إلى الشرق. والمتبقون هم المتمردون وأفراد أسرهم، الذين يبحثون عن ملاذ مؤقت للقيام بأعمال إرهابية عبر الحدود.

٤١ - وقد أدت عودة ١٧ جماعة مسلحة إلى حظيرة القانون إلى استعادة السلام والاستقرار في البلد. ويشمل ذلك المناطق الحدودية التي درج المتمردون على ممارسة أنشطتهم فيها. وأدى هذا إلى وضع نهاية فعلية لحالة النزاع المسلح في البلد. ولم يعد يحارب الحكومة سوى اتحاد كايان الوطني وفلول الجماعات المسلحة التي كانت تتجرب بالمخدرات. وتنحصر حملات مكافحة التمرد في أماكن قليلة، وتشن فقط ضد من يشاركون في أعمال إرهابية. وتهدف حملات مكافحة التمرد إلى حماية أرواح المواطنين المحبين للسلام وممتلكاتهم. ولا يمكن بأي حال أن تسفر مثل هذه الإجراءات المحدودة، التي تطبق في عدد قليل من الأماكن، عن حالات تؤدي إلى حدوث أزمات إنسانية. وتجدد الإشارة إلى أن المتمردين يرغمون القرويين على هجر ديارهم والفرار عبر الحدود.

٤٢ - ويمثل انتقال الناس عبر الحدود بين ميانمار وبنغلاديش مسألة ثنائية، توصلت الجارتان الصديقتان إلى حل ودي لها منذ أمد بعيد. وقبلت سلطات ميانمار منذ عام ١٩٩٢، عودة أكثر من ٢٣٠ ألف شخص في ظروف آمنة وبشكل طوعي، بالتعاون مع مفوضة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وهذا مثال ممتاز على تسوية المسائل الثنائية على نحو ودي بين بلدين متجاورين.

ثامناً - الأطفال الجنود

٤٣ - تمثل حماية الطفل جزءاً لا يتجزأ من ثقافتنا وتقاليدنا. وهي ممارسة درجنا عليها من قبل أن تُدرج في الصكوك القانونية الدولية. وينبغي أن تؤخذ هذه الحقيقة في الاعتبار عند النظر في مسألة الأطفال الجنود.

٤٤ - ومع عودة ١٧ مجموعة من أصل ١٨ مجموعة من مجموعات المتمردين المسلحة إلى حظيرة القانون، ساد السلام والاستقرار كل ركن من أركان البلد تقريبا. ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار ميانمار في حالة نزاع مسلح.

٤٥ - وتتكون القوات المسلحة في ميانمار، بما في ذلك تاتماداو (كيي)، من جيش مشكّل بأكمله من المتطوعين، إذ أن من ينضم إلى الخدمة العسكرية يفعل ذلك بمحض إرادته. وتنص التعليمات ذات الصلة لمكتب مجلس الخدمات الدفاعية والحربية في ميانمار، على عدم جواز تجنيد أي شخص في القوات المسلحة إن لم يبلغ الثامنة عشرة من العمر. والتجنيد الإجباري محظور تماما في أي شكل من الأشكال. وأسست أيضا مديرية جديدة للإشراف على التقيد الصارم بالأوامر والأنظمة والتعليمات في عملية التجنيد. كما أنشئت لجنة لمنع تجنيد الأطفال القاصرين، منذ ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، بغرض الحيلولة دون أن يصبح هؤلاء الأطفال جنودا، ومن أجل حماية مصالحهم والتأكد من الامتثال الدقيق للأوامر والتعليمات التي تكفل حمايتهم. ولكي تحقق اللجنة أهدافها، اعتمدت خطة عمل للتدقيق الصارم في الامتناع عن تجنيد الأطفال دون سن الثامنة عشرة للعمل في القوات المسلحة. وتتضمن الخطة تدابير شاملة مثل إجراءات التجنيد، وإجراءات التسريح من الخدمة العسكرية، وإعادة الإدماج في المجتمع، وتدابير لتوعية الجمهور، وأخرى لتقديم التوصيات وللتشاور والتعاون مع المنظمات الدولية، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة. وشكّلت اللجنة أيضا فرقة عمل مؤلفة من الوزارات ذات الصلة، مثل وزارة الخارجية، ووزارة الداخلية، ووزارة العمل، ووزارة الشؤون الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين، بغرض الإشراف المنتظم على تنفيذ خطة العمل.

٤٦ - ولأغراض رفع درجة الوعي لدى المشاركين في عملية التجنيد، يجري ضباط مكتب القائد العام وموظفو مكتب المدعي العام محادثات بشأن حماية وتعزيز حقوق الطفل والتعليمات والأنظمة التي تحكم عملية التجنيد. ووجهت الدعوة أيضا إلى اليونيسيف لتقديم محاضرات عن حماية وتعزيز حقوق الطفل. ويتم تسريح من يتبين أنهم قاصرون من الجندين الجدد في مراكز التجنيد أو قواعد التدريب، ويسلمون إلى ذويهم أو الأوصياء عليهم. وتفرض جزاءات على من يخالفون الأنظمة من القائمين على التجنيد. ودأبت الحكومة على تقديم معلومات مفصلة عن التقدم المحرز في مجال أنشطة التوعية التي تنفذها، وعدد الأطفال القاصرين الذين يسرحون من الخدمة العسكرية وأوصافهم الشخصية وغيرها من البيانات ذات الصلة، إلى المثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وقدمت هذه

المعلومات أيضا إلى الممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسيف، الذين تتاح لهما من وقت لآخر الفرصة لزيارة مراكز التجنيد ومشاهدة عملية التجنيد بنفسيهما.

٤٧ - وبناء على دعوة من حكومة ميانمار، قامت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة رادريكا كوماراسوامي، بزيارة ميانمار في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. والتقت الممثلة الخاصة برئيس مجلس الوزراء بالإنابة، والأمين الأول لمجلس الدولة للسلام والتنمية، الذي يشغل أيضا منصب رئيس لجنة منع التجنيد العسكري للأطفال القاصرين. وتخلت خلال الاجتماع الإرادة السياسية القوية لإيجاد حل لمسألة تجنيد الأطفال القاصرين. وبالإضافة إلى الالتقاء بالوزراء، أتيحت للممثلة الخاصة فرصة عقد اجتماع تبادل في الآراء مع أعضاء "لجنة منع تجنيد الأطفال القاصرين". وأسفر الاجتماع عن التوصل إلى اتفاق بشأن وضع خطة عمل تتسق مع المعايير الدولية، في تعاون وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، وبخاصة اليونسيف. وزارت الممثلة الخاصة أيضا مركز تجنيد في ماندالاي.

٤٨ - واتخذت سلسلة من تدابير المتابعة إثر زيارة الممثلة الخاصة. وبناء على طلبها، أنشئ أيضا مركز تنسيق إضافي معني بالقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وكلف المدير العام لمكتب المنظمات الدولية والإدارة الاقتصادية بوزارة الخارجية بهذه المهمة. وشُكِّل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، فريق عمل برئاسة المدير العام لتيسير إنشاء آلية للرصد والإبلاغ.

٤٩ - وأسفر تمحيص الحكومة الدقيق عن رفض أكثر من ألف قاصر في مرحلة التجنيد، خلال الفترة من شباط/فبراير ٢٠٠٧ إلى أيار/مايو ٢٠٠٨. واتخذت أيضا إجراءات تأديبية ضد الأفراد العسكريين الذين لم يراعوا الدقة في التقيد بشروط التجنيد.

٥٠ - وعقدت الحكومة، بالتعاون مع اليونسيف، عددا من حلقات العمل والحلقات الدراسية بغرض تثقيف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وموظفي الوزارات الحكومية المختصة والجمهور. وعقدت ٤ حلقات عمل وحلقات دراسية في عام ٢٠٠٧، شاركت فيها بفعالية منظمات الرؤية العالمية وإنقاذ الطفولة. وأعقب الحلقات الدراسية عدد من الدورات الموسعة في مقاطعات يانغون وماندالاي وأيارواي وساغين، علاوة على ولايات شان ومون وكاتشين. وحضر هذه الدورات الموسعة، خلال الفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أكثر من ١٠٧ آلاف فرد من العسكريين وأزواجهم. ويجري العمل على تكثيف حملات التوعية بهدف تثقيف الجمهور بشأن الأطفال الجنود.

٥١ - ومن دواعي الغبطة ملاحظة أن الجماعات المسلحة التي عادت إلى حظيرة القانون قد أعلنت على الملأ التزامها بالكف عن تجنيد الأطفال، وهي تحديدًا: الجيش البوذي لكارين

الديمقراطية، ومنظمة استقلال كاتشين/جيش استقلال كاتشين، وجبهة التحرير الشعبية الوطنية لكاري، وجيش التحالف الديمقراطي الوطني لميانمار، ومجلس السلام التابع لاتحاد كاريين الوطني - جيش التحرير الوطني لكاريين، وجيش ولاية وا المتحدة.

٥٢ - وليس من باب المبالغة القول بضرورة التزام كيانات الأمم المتحدة الدقيق بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، فيما يختص بمسألة الأطفال الجنود، وبخاصة الأحكام المتعلقة بإقامة كيانات الأمم المتحدة لحوار مع الجماعات المسلحة من غير الدول في إطار آلية الرصد والتبليغ. إذ ينص القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) على وجوب أن تعمل هذه الآلية بمشاركة الحكومة الوطنية وتعاونها.

٥٣ - وقدم فريق الأمم المتحدة القطري في ميانمار الدعم لجهود ميانمار الرامية إلى منع تجنيد الأطفال القاصرين للعمل في القوات المسلحة. وسواصل تعاوننا مع فريق الأمم المتحدة القطري. وسواصل أيضا التعاون مع وكالة الأمين العام، السيدة رادىكا كوماناسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

تاسعا - الاتجار بالبشر

٥٤ - أحرزت ميانمار تقدماً كبيراً في مكافحة الاتجار بالبشر سواء على الصعيد الوطني أو في السياق الإقليمي. وقامت الحكومة بحملات توعية واتخذت تدابير فعالة لإنفاذ القوانين. وجرى تعزيز القانون الجنائي الذي ينص على أحكام قانونية تنزل عقوبات قاسية بالجناة بواسطة قانون مكافحة الاتجار بالبشر الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وعلى النحو المطلوب بموجب القانون، أنشئت الهيئة المركزية لمنع الاتجار بالبشر وقمعه برئاسة وزير الداخلية. وفي ظل الهيئة المركزية، تشارك الأفرقة العاملة التالية بنشاط في المهام الموكولة إليها: (١) الفريق العامل المعني بمنع الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا المتجر بهم؛ (٢) الفريق العامل المعني بالإطار القانوني وتدابير الملاحقة القضائية؛ (٣) الفريق العامل المعني بإعادة الضحايا المتجر بهم إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم وإعادة تأهيلهم.

٥٥ - علاوة على ذلك، تضطلع المنظمات غير الحكومية الوطنية بشكل مكثف بأنشطة وقاية ودعم على نطاق البلد وبناء قدرات متطوعاتها وإجراء محادثات تثقيفية بشأن موضوع الاتجار بالبشر. ويشارك اتحاد الشؤون النسائية في ميانمار أيضا بنشاط في اتخاذ إجراءات لمنع الاتجار بالأشخاص بغرض الاستغلال الجنسي.

٥٦ - وترى ميانمار أن الاتجار بالأشخاص مسألة عبر وطنية خطيرة وأنه لا يمكن القضاء على هذا الخطر إلا من خلال استجابة جميع البلدان المعنية بشكل منسق وجماعي. ومن ثم،

شاركت ميانمار بنشاط في عملية بالي. وجرى توقيع اتفاق في يانغون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ لتعزيز الاستجابة المتعددة القطاعات في منطقة ميكونغ الكبرى دون الإقليمية من خلال مبادرة ميكونغ الوزارية المنسقة. كما جرى في هانوي في عام ٢٠٠٥ على سبيل المتابعة اعتماد خطة عمل لمكافحة الاتجار بالبشر.

٥٧ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٤، انضمت ميانمار إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والبروتوكولين المكملين لها، أي بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو. وتعد هذه التطورات بمثابة دليل إضافي على التزام ميانمار بمكافحة الاتجار بالبشر تمشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وقد أحرز تقدم فيما يتعلق بجهودنا الرامية إلى توقيع مذكرات تفاهم ثنائية مع الصين وتايلند بشأن منع الاتجار بالبشر. ويتنظر أن يتم التوقيع على مذكرات التفاهم تلك في المستقبل القريب.

عاشراً - العنف ضد المرأة

٥٨ - تُسخر تقاليد ميانمار وثقافتها وقيمها لحماية النساء والفتيات من انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس. وترفض ميانمار رفضاً قاطعاً ادعاءات العنف الجنسي الموجهة ضد قواتها المسلحة والتي لا أساس لها من الصحة. وقد اتهم جيش ميانمار خطأً بالاغتصاب الجماعي على أساس تقارير كاذبة صادرة عن شبكة شان (Shan) للعمل النسائي التي تعمل من خارج البلد، ومؤسسة شان لحقوق الإنسان، ومجموعة كاريني لحقوق الإنسان. وحدير بالذكر أنه في عام ٢٠٠٢، حدد التقرير القطري لوزارة خارجية الولايات المتحدة عن ميانمار مؤسسة شان لحقوق الإنسان ومجموعة كاريني لحقوق الإنسان كمنظمتين مرتبطتين بمجموعات مسلحة متمردة. وعندما كانت إحدى العضوات المؤسسات لشبكة شان في واشنطن العاصمة، عرفتتها وسائط الإعلام عن حق بأنها ابنة أحد قادة جيش ولاية شان. وهذا الجيش جماعة مسلحة متمردة. وقد أشار التقرير القطري لوزارة خارجية الولايات المتحدة لعام ٢٠٠٢ إلى أن جيش ولاية شان - الجنوب "ارتكب انتهاكات لحقوق الإنسان بما فيها القتل والاغتصاب والسخرة وتجنيد الأطفال". وتأتي الادعاءات الموجهة ضد جيش ميانمار من هذه الجماعات المرتبطة بالمتمردين.

٥٩ - وشعب ميانمار وحكومتها يعتبران الاغتصاب جريمة خسيصة ومقيتة، ناهيك عن الاغتصاب الجماعي. وعندما يرتكب هذا النوع من الجرائم، فإن الحكومة تضمن تطبيق

القانون على الجناة بكل صرامة. وقد أجرت السلطات والمنظمات المعنية، بما فيها اتحاد الشؤون النسائية في ميانمار، ثلاثة تحقيقات منفصلة فيما يتعلق بهذه الادعاءات. وفي الحالات الحقيقية، جرت ملاحقة الجناة قضائياً وصدرت بحقهم أحكام وفقاً للقانون.

حادي عشر - ادعاءات السخرة

٦٠ - تجمع ميانمار ومنظمة العمل الدولية علاقات جيدة مبنية على التعاون منذ أن انضمت ميانمار إلى المنظمة في عام ١٩٤٨. وبعد مرور أربعة عقود على انضمام ميانمار، اعتُبرت ممارستها التقليدية المتمثلة في المساهمة بالعمل في أنشطة التنمية المجتمعية عملاً سليماً في ضوء ما عرض على تلك المنظمة. واستغلت المجموعات المناهضة للحكومة المتخفية تحت قناع النقابات العمالية الحرة مسألة العمل لمتابعة برنامجها السياسي وتقديم المسألة إلى المنظمة. وأدى ذلك في نهاية المطاف إلى قيام المجموعات العمالية في حزيران/يونيه ١٩٩٦ برفع شكاوى ضد ميانمار لعدم مراعاتها المزعومة للاتفاقية ٢٩ للمنظمة (اتفاقية إلغاء السخرة لعام ١٩٣٠).

٦١ - وأبدت ميانمار تعاونها مع المنظمة بدعوة بعثة التعاون التقني التابعة للمنظمة إلى ميانمار أربع مرات خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢. وتعاونت حكومة ميانمار بشكل كامل مع ضابط اتصال المنظمة بالنيابة في معالجة الشكاوى المتصلة بفرض السخرة.

٦٢ - وزار ميانمار أيضاً فريق ذو مستوى رفيع جداً من المنظمة في شباط/فبراير ٢٠٠٥. ورغم تلك الخطوات الإيجابية التي اتخذتها حكومة ميانمار، فإن مؤتمر العمل الدولي في دورته الثالثة والتسعين المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ أعاد تفعيل القرار التأديبي المتخذ في دورته الثامنة والثمانين. ورغم التدابير السلبية التي اتخذتها المنظمة، فإن ميانمار أظهرت التزامها الثابت بالقضاء على السخرة في البلد وببحث كل سبل التعاون مع المنظمة بشكل بناء للجانبين في الحدود الزمنية والمكانية المتاحة لميانمار.

٦٣ - وفي وقت لاحق، واصلت ميانمار والمنظمة مناقشتهما لإنشاء آلية من أجل معالجة حالات السخرة المزعومة. وقامت إحدى بعثات المنظمة العالية المستوى بزيارة لميانمار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ لمواصلة المفاوضات بشأن هذه المسألة. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، توصلت حكومة ميانمار والمنظمة إلى اتفاق بشأن إنشاء آلية لمعالجة السخرة. وجرى تنفيذ الاتفاق بطريقة مرضية لكل من الحكومة والمنظمة.

٦٤ - وتعمل آلية معالجة الشكاوى المتعلقة بالسخرة حالياً بشكل كامل. وهي تساعد حكومة ميانمار في الجهود التي تبذلها للقضاء على السخرة في البلد. وتحقق سلطات ميانمار

بشكل عاجل في الشكاوى التي يتلقاها ويعيد إرسالها ضابط اتصال المنظمة. وتُتخذ إجراءات قانونية ضد الجناة. وفي الوقت نفسه، تتعاون الحكومة مع ضابط اتصال المنظمة لتنفيذ ولايته. وإننا على اقتناع تام بأن التقدم المحرز في هذه الآلية سيؤدي في نهاية الأمر إلى تحقيق هدف القضاء على السخرة في البلد. وبعد مرور عام واحد على تنفيذ التفاهم التكميلي، جرى تمديده لفترة عام آخر. وعملاً بالتوصية التي قدمها الاجتماع ٣٠١ لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية، ترجم نص التفاهم التكميلي إلى اللغة الميانمارية ونشر على الموقع الشبكي لوزارة العمل لصالح عامة الجمهور.

٦٥ - وينعكس التقدم المحرز في التقرير عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار الذي قدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين.

ثاني عشر - التسامح الديني

٦٦ - رغم أن البوذية هي دين أغلبية الشعب، فإن أدياناً أخرى من قبيل المسيحية والإسلام والهندوسية تتعايش وتزدهر في ميانمار. وتقوم البوذية على التسامح والميتا (الحبة). وتشجع الحكومة الانسجام بين الأديان وتحافظ عليه، وحرية العبادة مكفولة في القانون والممارسة. ويمكن في المدن الكبرى رؤية المعابد والكنائس والهياكل الهندوسية جنباً إلى جنب، مما يشهد على الانسجام الديني والتسامح في ميانمار. وذكرت السيدة ساداكو أوغاتا، عقب الزيارة التي قامت بها للبلد بوصفها خبيرة مستقلة للجنة حقوق الإنسان، أن ميانمار تعد "مجتمعةً نموذجياً" للتسامح الديني. وادعاءات عدم التسامح الديني في ميانمار لا أساس لها من الصحة ولها دوافع سياسية.

ثالث عشر - التنمية الاقتصادية والاجتماعية

٦٧ - تعمل الحكومة جاهدة على إرساء دعائم ثابتة تقوم عليها الهياكل الأساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدولة ديمقراطية في المستقبل. وقد كرست موارد كثيرة في قطاعات من قبيل الصحة والتعليم والنقل. وبغية تضيق الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية، تنفذ الحكومة البرامج الإنمائية الوطنية الثلاثة، وهي: '١' برنامج تنمية المناطق الحدودية؛ '٢' الخطة المتصلة بأربع وعشرين منطقة إنمائية خاصة؛ '٣' الخطة الإنمائية الريفية المتكاملة. وأسفر ذلك عن تقدم ملحوظ في مختلف القطاعات.

٦٨ - ولدى ميانمار إمكانية الإسهام في أمن الطاقة والأمن الغذائي لمنطقتنا. ونحن عازمون على الاضطلاع بدورنا. كما نبذل جهوداً متضافرة لإنتاج مزيد من النفط الخام والغاز الطبيعي تلبية لاحتياجات السوق الداخلية فضلاً عن التصدير. ولدينا أيضاً إمكانات هائلة

فيما يخص الطاقة الكهربائية. علاوة على ذلك، بما أن قطاع الزراعة هو ركيزة اقتصاد ميانمار، فإننا نركز على توسيع نطاق زراعة الأرز والفاصوليا والحبوب البقلية. وقد استحدثنا أيضاً محاصيل صناعية جديدة، مثل جتروفا (jetropa) (الجوزة الفيزيائية) بغية استخدامها في إنتاج الوقود الحيوي.

٦٩ - ولا سبيل لإحراز تقدم اقتصادي واجتماعي إلا عن طريق التنمية، ولا يمكن أبداً إحرازه عن طريق تدابير اقتصادية قسرية. وليس لهذه التدابير من مآل سوى تفاقم محنة الشعب، وبخاصة أكثر فئاته ضعفاً، النساء والأطفال.

٧٠ - وقد فرضت جزاءات انفرادية على ميانمار، لا مبرر لها. والجزاءات الانفرادية تخالف أيضاً القانون الدولي. فهي ليست غير عادلة فقط، بل إنها غير أخلاقية. وهي أيضاً تأتي بنتائج عكسية وتحرم البلدان من حقها في التنمية. وكلما بادرنّا إلى رفع الجزاءات غير العادلة وإزالة العقبات، كان بالإمكان التعجيل بجعل البلد منتجاً للأرز بكميات وافرة في المنطقة ومصدراً يعول عليه للطاقة.

رابع عشر - الخلاصة

٧١ - تحتضن ميانمار أكثر من ١٠٠ عرق قومي وتكتسي الوحدة الوطنية أهمية قصوى. ولهذا، كان تصميمنا دوماً على اتباع سياسة مصالحة وطنية. وأثمرت جهودنا عن عودة ١٧ جماعة مسلحة إلى إطار الشرعية. وقد نجحنا فعلاً في إنهاء التمرد الذي دام عقوداً. وبات السلام والاستقرار يعلمان جميع أرجاء البلد تقريباً. وتتيح حالة السلام والاستقرار السائدة الفرصة لشعب ميانمار للتمتع بمستوى معيشة أفضل ومستوى حقوق إنسان أعلى. وأدت الجهود الحثيثة التي بذلتها الحكومة أيضاً إلى إحراز تقدم كبير في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي. فعندما أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أول تقرير للتنمية البشرية في عام ١٩٩٠، جاءت مرتبة ميانمار ضمن الفئة الثالثة: وهي فئة البلدان التي تتمتع بتنمية بشرية منخفضة. وظهر التقدم المطرد الذي أحرزه البلد في التنمية عندما ارتفعت مرتبته، منذ ٨ أعوام، إلى الفئة الثانية: وهي فئة البلدان التي تتمتع بتنمية بشرية متوسطة. وأظهر التقرير أيضاً أن نسبة السكان الذين يعانون سوء التغذية انخفضت من ١٠ في المائة إلى ٦ في المائة. وزادت النسبة المئوية من السكان الذين يتاح لهم الوصول المنتظم إلى المرافق الصحية المحسنة من ٢١ إلى ٧٣ في المائة. ويصل معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الراشدين في ميانمار ٩٣,٣ في المائة، وبلغت هذه النسبة لدى الشباب ٩٦,٥ في المائة، ويصل صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي إلى ٨٤,٥ في المائة.

٧٢ - وتسعى ميانمار، جانبها، سعيًا حثيثًا إلى تعزيز مستويات أفضل لمعيشة شعبها. ويرتبط تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ خطة التنمية الوطنية. وتركز الخطة الوطنية على تعزيز تنمية اجتماعية واقتصادية متوازنة ومنصفة في المناطق الريفية والحضرية على السواء. وقد أحرزنا في السنوات الأخيرة تقدماً كبيراً في مجالات مثل تخفيف وطأة الفقر وتدعيم الصحة والتعليم.

٧٣ - وفي قطاع الصحة، نفذت ميانمار خطة وطنية تعطي الأولوية للقضاء على أمراض رئيسية كفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل. ومنذ عام ١٩٨٩، تتولى لجنة رفيعة المستوى ومتعددة القطاعات معنية بالإيدز الإشراف على أنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ورعاية المصابين في البلد. وتتضمن الأنشطة التي تنفذها هذه اللجنة المراقبة النشطة، ومنع انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل، إضافة إلى تقديم خدمات الرعاية داخل المجتمعات المحلية وداخل المؤسسات والمنازل. وتقوم الحكومة بتنفيذ هذه الأنشطة بالتعاون اللصيق مع المنظمات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية بغية توسيع نطاق وصول هذه الخدمات إلى الفئات الضعيفة. ولم ينتج عن ذلك تحقيق ميانمار لنسبة إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مستقرة فحسب بل وخفضها أيضاً. وأود أن أؤكد أنه لا بد من توفير موارد كافية إذا أردنا التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بصورة أكثر دينامية وفعالية وشمولاً. ويجب أيضاً تخصيص الموارد للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل على أساس الاحتياجات وليس على أساس اعتبارات سياسية.

٧٤ - وتنفذ ميانمار خريطة طريق سياسية من سبع خطوات للتحويل إلى الديمقراطية. وقد شارك في أعمال المؤتمر الوطني ممثلون عن جماعات مسلحة سابقة وممثلون عن الأحزاب السياسية والقوميات العرقية وغيرهم مشاركة نشطة، وتعد هذه المشاركة الخطوة الأولى الحاسمة في خريطة الطريق. وقد نجح المؤتمر الوطني في وضع المبادئ الأساسية التي ستكرس في دستور الدولة الجديد. ووفقاً لهذه المبادئ، صيغ دستور جديد وطرح لاستفتاء عام في أيار/مايو الماضي. وقد حصل مشروع الدستور على تأييد الغالبية الساحقة لشعب ميانمار.

٧٥ - وستجرى الانتخابات العامة، وهي الخطوة الخامسة من خريطة الطريق، في عام ٢٠١٠. ويجري اتخاذ التدابير اللازمة لهذه الخطوة الهامة. وسيحصل جميع المواطنين، بصرف النظر عن انتمائهم السياسي، على حقوق متساوية في تشكيل أحزاب سياسية وإجراء حملات انتخابية. وستكفل الحكومة حرية ونزاهة الانتخابات.

٧٦ - وتمضي ميانمار اليوم بخطى ثابتة على الطريق الذي اختارته إلى الديمقراطية. وتعرضها لتحديات معقدة ومتعددة الأوجه. وكما قال السيد توماس أوخيا كوينتانا، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، فإن "ميانمار تشهد فترة فريدة في تاريخها السياسي ... فقد تعرض البلد لتغيرات هامة خلال العام المنصرم وما برح يواجه تحديات معقدة". وتعرضها لضغوط خارجية غير مبررة دون تفهم كامل للتحديات التي تواجهها ميانمار لن ييسر بأي حال من الأحوال العملية السياسية النابعة من صميم هذا البلد. ومن نافلة القول إنه ليس بمقدور أي من كان أن يعالج التحديات المعقدة التي تواجهها ميانمار أفضل من حكومتها وشعبها. وأفضل طريقة يمكن بها للمجتمع الدولي أن يساعد ميانمار إنما تتمثل في احترام إرادة شعبها التي عبر عنها في الاستفتاء الأخير.